كلية المعارف الجامعة

محاضرات في الماليـــــــة العامـــــــة

أ.د. نزار ذياب عساف

المرحلة الثانية

قسم العلوم المالية والمصرفية

ثانياً- الأسباب الظاهرية:

حينما لا يترتب على زيادة الأنفاق العام زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة ، فأن اسباب هذه الظاهرة تكون جميعها او بعضها اسباب ظاهرية من شأنها ان تعمل على تحقيق زيادة في حجم النفقات العامة دون ان تحقق زيادة في المنفعة الحقيقية او في تخفيض عبء التكاليف العامة، ومن هذا يبدو ان الزيادة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرية، وهذا يعني ان الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة ،وهذه الحالة تحصل بفعل أ سباب معينة مثل انخفاض قيمة النقود وتغير الأساليب الفنية في قيدالحسابات وفي وضع الموازنة العامة فضلا عن اتساع اقليم الدولة وزيادة عدد السكان وكما سيرد توضيحه في ادناه:

أ-انخفاض قيمة النقود :

تتعرض قيمة النقود الى الأنخفاض بصورة مستمرة مع الزمن كظاهرة نقدية لصيقة بالحياة الأقتصادية تشترك فيها معظم اقتصادات العالم بفعل ظاهرة التظخم التي تعرف بأنها أرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار يترتب عليه انخفاض في القوة الشرائية للنقود من السلع والخدمات ،وبالتالي فإن الزيادة في الأنفاق العام قد يكون سببه ارتفاع الأسعار وليس زيادة السلع والخدمات التي تم شرائها من المبالغ المخصصة للنفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة ، وبناء على ذلك يمكن القول ان ارتفاع الأسعار يتطلب المزيد من الأنفاق العام للمحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات ، وهذا يعني ان انخفاض قيمة النقود يسهم في تحقيق زيادة ظاهرية في النفقات العامة وبما يتناسب مع حجم الأنخفاض في قيمة العملة

ب- اختلاف الفن المالي:

أختلاف الفن المالي او التغير في اعتماد القواعد المالية اوتغيير طريقة قيد الحسابات المالية تقود في بعض الأحيان الى حصول زيادات غير حقيقية أي ظاهرية في حجم النفقات العامة ، وبغية توضيح هذه الحالة نجد ان التغير في استخدام الفن المالي المعتمد بأخر سيظهر ان إعداد الموازنة العامة من خلال قاعدة الشمول لا يعتمد فكرة الموازنة الصافية التي تقوم بالأساس على قاعدة تخصيص الأيرادات العامة ، بمعنى ان بعض المؤسسات تقوم بأجراء مقاصة في موازناتها بالشكل الذي تطرح فيه نفقاتها من إيراداتها وبالتالي لا يظهر في موازنتها سوى فائض الأيرادات على النفقات ، وقد كانت هذه الفكرة أي الموازنة الصافية هي المتبعة في السابق .

ج-الزيادة في عدد السكان

أن حصول زيادة في عدد السكان في أي بلد من البلدان يفترض ان تترتب عليه زيادة في النفقات العامة ، وبأفتراض بقاء متوسط نصيب الفرد من تلك النفقات على حاله فأن هذه الزيادة التي تحصل في حجم النفقات العامة تكون زيادة

ظاهرية ،لأنها في حقيقة الأمر لم تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منها ولم تحقق له اشباعا اكبر لحاجاته ، أي ان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بقي كما هو قبل زيادة عدد السكان .بمعنى ان زيادة السكان دون ان تتحقق زيادة حقيقية في الخدمات تعد زيادة ظاهرية وبالتالي تكون الزيادة في عدد السكان لبلد ما سببا لزيادة حجم النفقات العامة فيه ، مع اهمية الأشارة الى ان الزيادة في النفقات العامة لا تكون نتيجة فقط للزيادة المطلقة في حجم السكان،انما ينبغي ملاحظة تغيرات اخرى ذات صلة مثل تغير هيكل السكان كأرتفاع نسبة الأطفال الى اجمالي السكان وزيادة عدد كبار السن ايضا.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تكتسب الدراسات التي تتناول الأثار الأقتصادية للنفقات العامة اهمية كبيرة لأهمية النفقات العامة في الفكر المالي ولدورها المؤثر في الأقتصاد القومي وقدرتها على تحقيق اشباع الحاجات العامة للمجتمع ، لكون هذه النفقات تمثل اداة فاعلة للقيام بوظائف تؤمن تحقيق المنافع الجماعية ، وهي بهذا المعنى اداة مالية مهمة تستخدمها الدولة لتأدية وظائفها وبلوغ اهدافها ، وعندما تقوم الدولة بالانفاق العام أي تنفيذ النفقات العامة حسب اوجه الأنفاق العام المقررة فأن هذه المهمة تترك اثارا مهمة في مختلف جوانب الحياة، وقد أصبحت النفقات العامة تشكل في معظم دول العالم نسبة مرتفعة من الدخل القومي ولها تأثير كبير على الكيان الاقتصادي و الاجتماعي، وبذلك تتولى الدولة الحديثة وظيفتين اساسيتين تتمثل الأولى بتقديم خدمات عامة للمواطنين بينما تتولى في الثانية مسؤلية تنظيم بعض اوجه النشاطات التي كان يقوم بها الأفراد أي القطاع الخاص ، وعموما يمكن القول ان ألأثار الأقتصادية المباشرة للنفقات العامة هي تلك الأثار التي تحصل بصورة فورية في الأقتصاد القومي وهذه الأثار تتوقف على عوامل تتصل بطبيعة النفقات نفسها ثم الهدف الذي تسعى الى تحقيقه ، فضلا عن حالة الأقتصاد السائدة ، الأمر الذي يتطلب من المسؤولين عن السياسة المالية اخذها بنظر الأعتبار عندما يتخذون قراراتهم بهذا الشأن ،ولمعرفة اهم الاثار المباشرة التي يمكن ان تحدثها النفقات العامة يجب ان نسلط الضوء على الية عمل هذه النفقات في كل من الانتاج القومي والاستهلاك القومي :

اولا – الاثار المباشرة للإنفاق العام على الانتاج القومي :

يظهر اثر النفقات العامة على الأنتاج القومي وعلى القوى العاملة مجسدا في تحريك الطلب الكلي الفعال اذ ان الأنفاق العام هو احد مصادر هذا الطلب ويشكل جزا مهما وان اختلف من حيث الحجم والتأثير من دولة الى اخرى ومن سنة الى اخرى ، فكلما زاد حجم الأنفاق العام زاد تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي والأجتماعي ، وبطبيعة الحال يتوقف فتأثير النفقات الحقيقية يكون مختلف عن تأثير النفقات التحويلية ، فالأولى يكون تأثيرها في الطاب على السلع والخدمات فيما يتولى تأثير الثانية على اسلوب تصرف المستفيدين من تلك النفقات

. ولمعرفة الأثار التي تتركها النفقات العامة على الأنتاج القومي لابد من دراسة ذلك في ثلاثة انواع من النفقات وهي النفقات الأنتاجية والنفقات الأجتماعية والنفقات العسكرية.

1- النفقات الأنتاجية

تقوم الدولة وهي بصدد تنفيذ هذا النوع من النفقات بشكل مباشر بالأنتاج من خلال مشروعاتها العامة ، أي على وفق مفهوم (الدولة المنتجة) ، او بصيغة تقديم الأعانات الى بعض المشروعات الخاصة او العامة لتحقيق هدف اقتصادي معين بهدف المساهمة في انتاج السلع والخدمات بغية اشباع الحاجات الأستهلاكية للسكان ، ومن جانب خر تقوم الدولة كذلك بأنتاج رؤوس الأموال العينية المعدة للأستثمار ، بمعنى ان هذا الأنفاق بنوعيه الأستهلاكي والأستثماري يقع او يحسب ضمن النفقات الأنتاجية (المنتجة) التي تسهم في زيادة الدخل القومي ورفع الكفاءة الأنتاجية للأقتصاد القومي . وبتعبير اخر يتجسد اثر النفقات العامة على الأنتاج القومي في زيادة حجم الموارد الأقتصادية وتهيئتها وتنظيمها لكونها ذات تأثير في حجم الطاقة الأنتاجية في أي مجتمع من المجتمعات ، وبالتالي فأن مساهمة الأنفاق العام في زيادة الطاقة الأنتاجية يتوقف على طبيعة وشكل الأنفاق، أي ان النفقات الرأسمالية ستقود الى تكوين رأس المال العيني بواسطة المشروعات التي تنفذها الدولة في قطاعات الأقتصاد المختلفة مثل الصناعة والزراعة والأتصالات وغيرها ، فيما تعمل النفقات التحويلية ذات الطابع الأقتصادي على توجيه عناصر الأنتاج من قطاع اقتصادي الى اخر ومن فرع انتاجي الى اخر وذلك عندما تكون الدولة بصدد تنمية هذا القطاع او تطويره ، ومن جانب اخر قد توجه او تحول الدولة بواسطة النفقات العامة عناصر الأنتاج من منطقة الى اخرى بهدف تحقيق التوازن في عملية التنمية الأقتصادية بين اقاليم الدولة الواحدة .

2- النفقات الاجتماعية:

تأخذ هذ النفقات إما شكل اعانات نقدية تقدم إلى العوائل وتؤدي إلى رفع مستوى استهلاك بعض الفئات الأجتماعية والى تحسين أحوال المعيشة لبعض الأفراد غير المنتجين مثل المسنين والعجزة فيظهر أثرها بصورة غير مباشرة وذلك بزيادة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، أو تقديمها بصيغة إعانات عينية بشكل سلع وخدمات كالخدمات الطبية والإسكانية والتعليمية وفي كلتا الحالتين فأنها تؤثر في الأنتاج القومي ، وعليه فان الإعانات الاجتماعية سواء كانت نقدية أو عينية فإنها تزيد من كفاءة المتلقين وتنمي قدرا تهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم مخاطر المستقبل أي تعمل على رفع انتاجية العمل وبالتالي تزيد من قدرتهم على العمل والإنتاج ومن ثم تسهم في زيادة الأنتاج القومي.

3- النفقات العسكرية:

هذا النوع من الانفاق اخذ يتزايد بشكل كبير بفعل الصراعات والتوترات الدولية والأضطرابات الداخلية في العديد من دول العالم ،الأمر الذي يتجسد في اثارمباشرة على الانتاج القومي باتجاهين مختلفين احدهما سلبيا واخر إيجابيا ، فألأثار السلبية لهذه النفقات تترتب على تخصيص جزء من الموارد المادية والبشرية وتحويلها من الأستخدام المدني الى الأستخدام العسكري ، وهذا يعني ان توجيه هذا الجزء من الموارد يؤدي الى خفض الأنتاج القومي وما يترتب عليه من نتائج سلبية على الأقتصاد القومي ، فيما تؤثر النفقات العسكرية من جانب اخر إيجابيا إذ يتمثل ذلك في توزيع المزيد من الدخول مما قد يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي الفعال على الأستهلاك والأستثمار الذي سينعكس في تنشيط الأنتاج وهو أثر ايجابي على الأنتاج القومي . ومهما يكن من امرفأن النفقات العامة على المرافق الأساسية التقليدية كالدفاع والأمن والقضاء تعتبر لازمة وضرورية لخلق الجو المناسب لعملية الإنتاج وديمومته فاستتباب الأمن يبعث الطمأنينة في نفوس أصحاب المشاريع والمستثمرين لممارسة نشاطهم وكذلك الأيدي العاملة والخبرات المتنوعة الوطنية والأجنبية ، لذا فدراسة النفقات العسكرية وأثرها على الإنتاج يعتبر مسألة في غاية الأهمية ، لاسيما وان النفقات العسكرية تمثل أهم بنود النفقات في كثير من الدول .

ثانيا- الأثار المباشرة للأنفاق العام على الأستهلاك القومي :

حينما ندرس اثر الأنفاق العام على الأنتاج القومي لايمكننا ان نتجاهل الأثار التي يمكن ان يتركها هذا الأنفاق على الأستهلاك القومي ، إذ ان النفقات العامة ستحدث اثارا مباشرة من خلال الزيادة الاولية التي ستحصل في الطلب الكلي على المواد الأستهلاكية من جراء عمليات الانفاق العام في مجال الأستهلاك الحكومي ومن خلال انفاق الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لموظفيها ،وتحدث النفقات العامة اثارها في جانب الأستهلاك القومي من خلال ما يأتي:

1- نفقات الأستهلاك الحكومي

تقوم الدولة باستهلاك الكثير من السلع والخدمات وهي بصدد القيام بأداء وظيفتها في اشباع الحاجات العامة وانفاق الأموال على ادارتها للمرافق العامة ،فهي تقوم بشراء سلع استهلاكية معينة لتلبية احتياجات بعض منتسبيها من اغذية وملابس وتجهيزات مختلفة كما هو حاصل لمنتسبي القوات المسلحة وبعض الفئات من منتسبي القطاع الحكومي حيث تتولى هذه المهمة كبديل عن توزيع اثمانها ضمن الدخول الموزعة على هذه الفئات، كما تقوم بشراء خدمات استهلاكية مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، وهذا بطبيعة الحال ينعكس بشكل مباشر في الأستهلاك القومي ويرفع من مستواه.

2- نفقات الأستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات

سبق وان تحدثنا عن الأجور والمرتبات كأحدى صور الأنفاق العام حينما تدفع الدولة هذه المبالغ لمستحقيها مقابل ما يقدمونه من خدمات او بصيغة اخرى في شكل منح ومكافئات محددة لفئات معينة ، فأن الجزء الأكبر من هذه الدخول يخصص لأشباع الحاجات الأستهلاكية التي يحتاجها اصحاب هذه الدخول من السلع والخدمات وهو انفاق ينعكس في الأستهلاك القومي .

ثالثا- الأثار المباشرة للأنفاق العام على الأدخار القومي

للأنفاق العام اثار معينة على الأدخار القومي فكما سبق الحديث عن الأثار المتعلقة بألأستهلاك يمكن الحديث ايضا عن اثار يمكن حصولها للأدخار القومي ، لاسيما وان الدخل القومي يتوزع عادة بين فقرتي الأستهلاك والأدخار (الدخل =الأستهلاك + الأدخار)، ففي حالة الأنفاق العام المنتج سيقود الى تحقيق زيادة في الدخل القومي ، لأن حصول الأفراد على دخول اكبر سيؤدي الى ادخار جزء منها، هذا من جانب ومن جانب اخر فأن الأنفاق الحكومي المتمثل في تقديم خدمات مجانية مثل التعليم والصحة يؤدي هو الأخر الى ارتفاع الميل للادخار لدى الفئات المستفيدة من هذه الخدمات وبالتالي تحقيق زيادة في مدخراتهم، فضلا عن ذلك تسهم الأعانات الأقتصادية الموجهة الى خفض اسعار السلع الأستهلاكية الى تحقيق النتيجة ذاتها ، أي تؤدي الى زيادة الأدخار .

رابعا - الأثار المباشرة للأنفاق العام على الأستخدام

يشير مفهوم الأستخدام الكامل الى ذلك الوضع الذي تكون فيه جميع العناصر الأنتاجية الموجودة في الأقتصاد مستخدمة بشكل كامل، وهو احد الاهداف الرئيسة للسياسة المالية، والأستخدام الكامل لايعني ان نسبة البطالة تساوي صفرا بل هناك نسبة معينة ستكون موجودة في الاقتصاد ، وهي في الغالب تكون نسبة منخفضة أي بمعدل طبيعي، يعود الى اسباب هيكلية واحتكاكية، ويعتمد مستوى الاستخدام الكامل في أي بلد من البلدان على عوامل عديدة مثل قرارات ادارة المشاريع التي تحددحجم الانتاج المطلوب وبالتالي كمية العمل اللازم لذلك ، والعامل الاخر يتوقف على حالة الاقتصاد لذلك البلد إن كان في حالة انتعاش او حالة ركود ، ومن هنا يظهر دور الانفاق العام في تحفيز الطلب الكلي في عملية انفاق استهلاكي واستثماري في مشاريع معينة تقود الى تشغيل العاطلين عن العمل وبالتالي خلق قوة شرائية جديدة تتولى شراء السلع التي سبق وان تكدست في الاسواق اثناء فترة الركود، الامر الذي يدفع بعجلة المصانع والمشاريع الى الدوران مرة اخرى ، ويعود الطلب على القوى العاملة من جديد لتعود الحالة الاقتصادية الى سابق عهدها ، وهذا ماكان ليتم لولا دفعات الانفاق العام الذي حقق هذا الطلب على القوى العاملة، والذي يعكس بوضوح الاثار المترتبة للانفاق العام على الاستخدام .

وعلى العكس من ذلك أي عندما يكون الاقتصاد في حالة انتعاش و عندما يزداد الانفاق من قبل الافراد بالشكل الذي يرفع من حجم الطلب على السلع و الخدمات الى المستوى الذي قد يقود الى التضخم ، تتخذ الحكومة اجراءات معينة للحد من انفاقها العام واجراءات اخرى لامتصاص الفائض من السيولة النقدية لدى الافراد من خلال الاقتراض او فرض الضرائب اوتشجيع الادخار او جميعها في ان معا.